بعله ولا يلزمه النطق بلسانه وعبارتها تعيين العبادات او تمييز
بعضها من بعض وعملها من الكلف القلب وقيل اللسان ومن العبادات في
اولها كما قال في بدء ما يجب ابتداء الوضوء اي عند غسل اليدين قال ع
واستحسنه غيره وامروا ستحضر في ضيء تبعا لابن رشد فانه لا لزم
اذا قلنا عند غسل الوجه يلزم منه ان يجري غسل اليدين والمضمضة
والاستنشاق عن النية فان قالوا ينوي لذلك نية مع دلك قلنا يلزم
منه ان يكون للوضوء الواحد نيتان ولا قائل بذلك ووجه ع مختصر بانه
عند غسل الوجه قال بعضهم وهو المشهور عما ووجهه ان للوضوء
اجزاء والمعتبر منها التي فراغ الاخلال بالنية عند يوجب فسادها
وتغريرها عليه كتغريقها مع الاقامة قبل تكبيرة الاحرام قيل
وقول بن الحاجب عند اول واجب احسن منه لان قول اول واجب في
العنكسر عند من والذي يتبين مستحبا وجمع بعضهم بين القولين
بان يبدأ بها اول العمل ويستصحبها الى اول الفرض ولما كان
كان موقع النية في الطهارة ثلاثة امور نبه عليها بقوله وليندب مريد
الوضوء بوضوء ربع حدث وهو المنع المترتب على الاحداث او ينوا داء
مفترض ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وهو معطوف على رفع
على مذهب سيبويه كما قرر ناه ويدخل فيه الوضوء للنوافل لانه فرض لها
كالنية وكذلك الوضوء قبل دخول الوقت لانه فرض لمجملة وان لم يجب
به ذلك الوقت بخصوصه قاله شرح الحاصل ان الوضوء اذا كان لعبادة
لا يصح فعلها بغير كطهارة كالسنن والنوافل وفسر المصنف بيباح به
الفرض وفصد واحدة منها كفعلها الجميع فاذا توضأ لاحدها يصح به
الجميع

في
على هذا التحصيل
بانه حسن
و ٧ بر
ع

الجميع واذا كان العبادة يصح فعلها بغير كطهارة كالنوم والتلاوة
ونحوها فلا يباح به ونحوها ذلك فقلت
ونية الفرض صحيحة ولو قبل دخول وقته كما مر
للفرض والنفل هدية واجمعا او استباحة لما فعلا
او رفعه لحدث فلتعلمه فهي الى ثلاثة منقسمة
وكل ما يصح فعله بلا طهارة كالسنن ليس بحل
بكصلاة الفرض والمس يصح الا بها كالنفل وهو فوق
صلى به وسنة عيد بين عبارة قشوبة دون بين
ومصحف كذلك استشعلان وركعتا الطواف ذا الوقاء
وفصد واحدة كفصدها جميعا واحدة تبيح بر شدي
فاول كالنوم والتيمم فزادة دخوله للمسجد
ثم دخول السوق والسلطان ومثله زيارة الاخوان
وضابط ذلك كما قال بعضهم كل ما عرف بسنن جمعة وكل ما عرف
بفضائل فدخل تحت تقسيمها ما مر ذكره والله اعلم او ينوا استباحة
لممنوع عرض منعه كحدث عرض منعه صفة الممنوع
تحزوج النية اي الذهول عنها او بعد الوضوء او اثنائه مفتقر
لوجود المشقة وكذلك رفضها فلا يعيد ما فعله وياتي بنية نما
بقي ويقتفي فلا يضر ولا يضر الرفض انتاده ان كمل بالغ به
والا كثر انما يحكي الخلاف في الرفض بعده وهما روايتان وعلى الفرق
عن العبير ان المشهور في الوضوء والحي عدم الاعتداد بخلاف الاطلاق
والصوم والحج بينهما ان الوضوء معقول المعنى ولذلك لم يوجبها

Copyright © King Saud University